

قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩

في شأن تعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات
في الجمهورية العربية المتحدة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

نمر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٥٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨
في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة النص الآتي :

”مادة ٥٣ - تنقضى المدد المنصوص عليها في المادة (٥٠) والبندين
٢ و ١ من المادة (٥١) والمادة (٥١ مكررا) والبندين ٢ و ١
من المادة (٥٢) ستة واحدة بالنسبة لمن يمينون في جامعة أسيوط
أو فرع جامعة القاهرة بالخرطوم أو في الكليات المنشأة خارج محافظات
القاهرة والاسكندرية والجيزة .

وإذا دعت الضرورة إلى نقل عضو هيئة التدريس من أي من هذه
الكليات إلى مثل وظيفته في كلية أخرى بمحافظات القاهرة والاسكندرية
والجيزة فلا يجوز أن يتقدم إلى الوظيفة التالية لوظيفته في الكلية المنقول
إليها إلا إذا كان قد قضى على الأقل في وظيفته المدة المنصوص عليها
في القانون مضافا إليها المدة التي استنادا .“

مادة ٢ - يستبدل بنص الفقرة الثالثة من التواعد الملحقه بمجول
المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه
النص الآتي :

”ويمنح من يعين في وظيفة من وظائف هيئة التدريس في جامعة
أسيوط أو في فرع جامعة القاهرة بالخرطوم أو في إحدى الكليات المنشأة
خارج محافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة طلاوة إضافية من طلاوات
الرتبنة المعين فيها .“

مادة ٣ - استثناء من أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار
إليه ، يجوز لوزير التعليم العالي التعيين والنقل في وظائف هيئة التدريس
في الكليات المنشأة خارج محافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة من بين
أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمتخصصين من غيرهم ، ماداموا
مستوفين للشروط الواردة في القانون المذكور، ويكون التعيين أو النقل بقرار

من وزير التعليم العالي بناء على عرض لجنة خاصة يشكلها المجلس الأعلى
للجامعات ، ويعمل بهذا الحكم خلال المدة اللازمة لاستكمال هيئة التدريس
بالنظرة طبقا لما يحدده المجلس الأعلى للجامعات .

مادة ٤ - إلى أن يتم تشكيل مجلس الكلية الجديدة ، يتولى مدير الجامعة
اختصاصات هذا المجلس .

مادة ٥ - في حالة إنشاء الكلية الجديدة ، على أساس نواة من أسس
المعهد العالي التابعة لوزارة التعليم العالي ، يطبق في شأن نقل التأمين بالتدريس
بالمعهد إلى وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالكلية ، أحكام القانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد نقل التأمين بالتدريس بتكليات المعلمين
التي كانت تتبع وزارة التعليم العالي إلى وظائف هيئة التدريس والمعيدين
بكلية المعلمين بجامعة عين شمس وأسيوط .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وبمجلد من تاريخ
تسنحه .

يعم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها
صدر برئاسة الجمهورية في ٤ جادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٧ أغسطس سنة ١٩٦٩)
جمال شبيب الناصر

قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩

في شأن تطبيق النظام الخاص بأعضاء هيئة التدريس
والمعيدين بالجامعات على أعضاء هيئة التدريس والمعيدين
بالكليات والمعاهد العاليه التابعة لوزارة التعليم العالي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

نمر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تسرى في شأن وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالكليات
والمعاهد العاليه التابعة لوزارة التعليم العالي أحكام المواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٨
و ٥١ و ٥٢ و ٥٤ و ٥٥ و ٩٢ و ٩٣ من القانون رقم ١٨٤
لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة .

كما يطبق جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون المشار إليه على
أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالكليات والمعاهد سالفه الذكر .

قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٩

لمن تم سنحه

بشأن عدم حساب مدة الدراسة التي لا تقضى بالتخرج من الكليات والمعاهد العسكرية الممدة لتخريج الضباط من مدة الخدمة العسكرية بقسمها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :
مادة ١ - يستبدل بنص البند (ثانيا) من المادة ٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية والقوانين المعدلة له النص الآتي :

«ثانيا - طلبة الكليات والمعاهد الممدة لتخريج ضباط القوات المسلحة أو ضباط المصالح والهيئات الحكومية ذات النظام العسكري وذلك بشرط أن يستمر الطالب في الدراسة حتى تخرجه ، فإذا لم يتم دراسته يحتاج لا تحسب له المدة التي قضاها في الكلية أو المعهد من مدة الخدمة العسكرية بقسمها» .

مادة ٢ - يستبدل بنص المادة ٢٥ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٢ في شأن النظام الأساسي للكلية الفنية العسكرية النص الآتي :

«مادة ٢٥ - يجوز لمجلس الكلية قبول استقالة الطلبة وإلزام المستقبل بأداء المسروفات التي أنفقت في سبيل تدريبه وتعليمه مدة وجوده بالكلية كليا أو بعضها على حسب ما يقرره مجلس الكلية» .

مادة ٣ - تلغى النصوص الآتية :

(أ) المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٣ في شأن النظام الأساسي للكلية الحربية .

(ب) المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن النظام الأساسي للكلية البحرية .

(ج) المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن النظام الأساسي للكلية الجوية .

(د) المادة ٢٢ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء المعهد الفني للقوات المسلحة .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برأيه الجمهورية في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٧ أغسطس سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

مادة ٢ - تشكل لجان فحص الإنتاج العلمي والفني بالنسبة إلى المتقدمين لشغل وتبقي أستاذ مساعد ومدرس بقرار من وزير التعليم العالي بناء على اقتراح المجلس الأعلى للمعاهد المختص ، وتختص اللجان العلمية المشككة في الجامعات بفحص الإنتاج العلمي والفني للتقدميين لشغل وظيفة أستاذ ، وبالنسبة إلى التخصصات التي لا يوجد لها مثيل في الجامعات فيختص بها لجان يصدر بتشكيلها قرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للمعاهد المختص .

مادة ٣ - يكون التقييم العلمي لدرجة الدكتوراه ، في فروع التخصص التي لا تمنح الجامعات المصرية درجة الدكتوراه فيها ، بقرار من وزير التعليم العالي بناء على اقتراح لجنة النظائر الأجنبية ، وبعد أخذ رأي المجلس الأعلى المختص . وفي التخصصات التي لا تمنح فيها درجة الدكتوراه ، يكتب على أعلى مؤهل يمنح في فرع التخصص ، ويقام لها بحده وزير التعليم العالي بناء على اقتراح لجان فنية متخصصة يشكلها لهذا الغرض .

مادة ٤ - يصدر قرار من رئيس الجمهورية ببيان الشروط اللازم توافرها في أعضاء هيئة التدريس والمعيدون الحاليين بالكليات والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي لسريان كادر وظائف أعضاء هيئة التدريس والمعيدون بالجامعات عليهم .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويلغى كل ما يخالف أحكامه ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برأيه الجمهورية في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٧ أغسطس سنة ١٩٦٩)
جمال عبد الناصر

قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٩

بشأن إعفاء بعض السفن الحربية من سداد رسوم الإرشاد

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تعفى السفن الحربية للدول الأجنبية التي يحددها وزير الحربية من سداد رسوم الإرشاد بموانئ الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٢ - على وزير الحربية إصدار القرارات المنظمة لهذا الإعفاء .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برأيه الجمهورية في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٧ أغسطس سنة ١٩٦٩)
جمال عبد الناصر